

استقر معنى المتعلق فيه ونحوه ما كان خبرا أو صلة أو حالا أو
 جزءا من المتعلق لتمامه متناهية ومن ثم اعطى حكمه في الإعراب على المشهور ويسمى
 حينئذ ظرفا مستقرا أو لا يرغب حذفه ويسمى ظرفا لغوا حينئذ فلا بد المذكور
 يجب أن تكون متعلقة به على محل حذف من اللفظ ثابت في التقدير **أما** المستند
أو الفعل **أو** ما حاله أو **مفعولا** كالمفعول بالفاعل في التقدير **أو** مفعول
 الوجه **أو** أي فاعله أربعة أقسام إما أن يجعل كل منها من مادة الاستدلال
 ونحوها أو مادة التاليف ونحوه من كل واحد على الفعل الذي جعلت اليه جملة
 مستقلة فحينئذ فيكون اللفظ متناهي وذلك **لأن** المتعلق **أو** المستند **أو** المفعول
 أو اوله مقدما أو مفعولا على الوجه الثاني وسيأتي بيان ما هو الأول من ذلك
وتقديره أي ومع تقدير المتعلق **فعل** من إحدى المادتين المذكورتين **محمل**
 مجموع **الحار** **والبحر** **ورضبا** أي منصوب على المفعولية بالفعل المذكور ويجوز
 أن يجعل محلهما منصوبا على وجه الحالية به بناء على المشهور السابق وعلى
 المفعولية بالحال التقديرية وهي مستعينة أو معاصيا على وجه الترتيب على
 مخالطة شدي في الحكم على محل مجموع الحار والبحر والنصب هنا وبالرفع والنصب
 فيما يأتي يجوز إذ المحكوم على محله به لا حقيقة البرزخ لكن كون الحار والبحر
 منه جعل الحكم على المجموع **وتقديره** أي ومع تقدير المتعلق **أما** مستند
 من إحدى المادتين المذكورتين **مفعولا** أي محمل مجموعها نصب أيضا على ما
 التعلق من في الفعل لكن بجعل الاسم هنا مستندا إليه من حذف تقديره حاصل مثلا
 هذا هو الموقوف لما قبله أن أريد بالمتعلق فيه الاستدلال في التقدير
 وهو المتبادر وأن أريد به ما يتحمل تعلق الخبر أو مفعول به بالمستند المحمل كجموعها
رفع أي من فروع على الخبرية بناء على المشهور بالمستند المحمل مجموعها السابق من أنه

المحكم

المحكم عليه بعد حذف متعلقه الذي كان اسما هو الخبر ونحوه جزأ الخبر
 بأنه **الخبر** لتمامه متناهية في فروع متناهية منه ومن ثم كان حذفه واجبا
 اتفاقا أو محلا مجموعها نصب أي منصوب على المفعولية بناء على المقابل
 المشهور القابل بأنه **مفعول الخبر المحذوف** وجوبا كما مر لما ذكر من فهم
 معناه منه وإن كان مقتضيا لوجوب الحذف وتسمية مجموع الحار والبحر ور
 ظراف مستقرا اتفاقا لا يقتضي عند هذا القابل الحكم عليه بأنه الخبر كما وعده
 القابل بالمشهور ويبنى عليه أن محله حينئذ رفع **ولا بد** **عليه** أي على الجمهورين
 المصاحبين لتقديره اسما مصدر الزور وهو ما هو متعين لها من حذف المصدر
وابتعا بالنصب أي مع ابتاعه في مفعوله الذي عمل فيه **أما** مباشرة
 أي لا واسطة على الوجه الأول المبني على المشهور من أنه محله لأن العامل
 في الخبر المستند على التراخي **أو** واسطة أي بواسطة عمله في العامل فيه على
 الوجه الثاني المقابل للمشهور من أنه مفعول الخبر المفعول له على التراخي
 كما عرفت ومفعول معمر **الشيء** معمر **لأن** الشيء هذا هو الظاهر في تقدير
 الإبراه موافقة لما مر في أن هو المراد بجوابه أن حذف المصدر مع ابتعا
 عمله ليس مستغنا على الإطلاق وإنما المتعين منه حذفه مع ابتاعه من حيث
 كونه مصدر أو هو رفع الفاعل ونصب المفعول لأن من حيث كونه مستندا أو لا
 أمتنع حذف المستند مع تفاعله وهو جائز اتفاقا على أن يكون مفعولا معمر
 الشيء معمر **لأن** الشيء باطل **والا** لزم أن يكون المضاف إليه مفعولا للعامل
 في المضاف وهو بالجملة اتفاقا ولين سلما استثناء حذف المصدر مع بقاء عمله
 مطلقا فلا بد **وإضا** **لأن** المفعول هنا جار مجرور ومن فوائده المشهورة
 أن **الظرف** **والجار** **والمجرور** أي مجموعها **ينوب** أي يجوز **لها** أي الحكم

أي المصدر